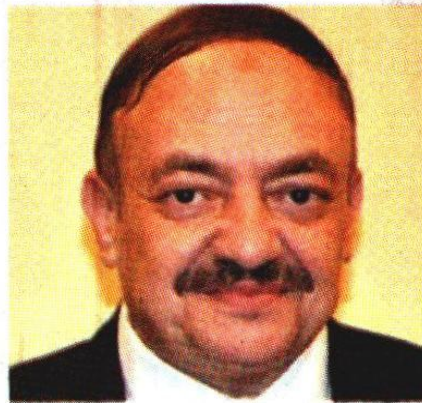


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Alam Al Youm
DATE:	01-June-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,000,000
TITLE :	Pharmacists' Syndicate Treasurer to Al Alam Al Youm: Soon...final pricing for medications
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Fathy El Sayh

أمين صندوق نقابة الصيادلة لـ «العالم اليوم» : قريبا.. تسعيرة نهائية للأدوية شركات روجت لأدوية لم يشملها القرار وصيديات تلاعبت في نسب الزيادة

■ حوار - فتحي السايح ■



د. وحيد عبد الصمد

الدواء ما ترتب عليه أزمة كبيرة خلال الفترة الأخيرة. وأضاف أن الحل لهذه المشكلة يتمثل في ضرورة عقد لجنة مشتركة بين كل من وزارة الصحة والصناعة وشعبة الأدوية بالغرفة التجارية والجمارك ووزارة المالية كل فترة زمنية معينة للاتفاق على سياسة واضحة من أجل مواجهة الأزمة الخاصة بالدواء لأن كل تلك الجهات يوجد في يدها الحلول الخاصة بها. مضيفاً أن هناك بالفعل مشاكل تعاني منها صناعة الدواء، ليس بسبب الدولار فحسب، وإنما للسياسات الخاطئة المتبعة والأوضاع العامة التي تمر بها البلاد والتي تجعل الشركات العالمية التي تصدر المواد الخام تتبع سياسات تصب في صالحها ما يتعكس بالسلب على صناعة الدواء في مصر، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الأدوية المهمة التي أصبح وجودها بشكل محدود للغاية وعلى رأس تلك الأدوية ألبان الأطفال خاصة أن مصر لا يوجد لديها مصانع لإنتاج ألبان الأطفال فتضطر إلى استيرادها من الخارج الأمر الذي تدنى بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة، وكذلك هناك نقص في الأدوية التي كانت تأتي مدعومة حيث توزع من الشركات الدوائية بصورة أقل عن ذي قبل مثل الأنسولين. وطالب الدكتور وحيد بضرورة عدم تطبيق نظام التسعير بالشريط أو الأسبويل بالصيديات لأنه غير صحيح، كما أن قائمة الأسعار التي ستظهر لن يزيد إجمالي العلية عن نسبة الزيادة المقررة وأنه مع ظهور القاشة المختومة من حق جميع الصيادلة استئناف الطلبات بدهود، لأن التخزين ليس له فائدة في هذا التوقيت. وتابع عبد الصمد أنه لا شك أن سعر الدولار من بين الأمور التي تسببت في وجود أزمة الدواء بمصر ولا سيما مع وجود سياسات قديمة اتبعت من المسؤولين حيث إنهم كانوا ينظرون إلى أن مصر سوق للمستهلكين فقط للدواء التي تسببت في نظرة المسؤولين إلى أن مصر دولة رائدة في صناعة الدواء وكان هناك رؤية لأن يغزو الدواء المصري للسوق الإفريقي والشرق أوسطي لكن تصادمنا بواقع ما حدث للدولار أسفر عنه وجود خلل في إنتاج الدواء ومن ثم المعاناة التي تعاني منها حالياً بسبب عدم وجود استراتيجية سليمة، مشدداً على ضرورة ضبط أسعار الدواء المحلي.

نقص الدواء والتي زادت خلال الأيام الأخيرة بصورة ملفتة للأنظار كانعكاس للتأثر الذي يعاني من الاقتصاد المصري بسبب التي تواجدها مختلف القطاعات المصرية، وهناك سبب أساسي وهو نقص الدولار وصعوبة استيراد المواد الخام والآلات والمعدات من الخارج. وتابع أن نقص الدواء سببه التسعيرة الجبرية المفروضة على الدواء داخل مصر والتي تطبق منذ نحو 20 عاماً إلى وقتنا الحاضر في الوقت الذي ارتفع خلاله سعر الدولار الذي يتم التعامل به لتصنيع الدواء واستيراد مكوناته ففسر أي سلعة يتحرك بمجرد تحرك أسعار الدولار لكن سعر الدواء ثابت في مصر وهو الأمر الذي يجعل تكلفة الإنتاج تتحملها شركات إنتاج

أكد د. وحيد عبد الصمد أمين صندوق نقابة الصيادلة والمنتخب مؤخراً أميناً لصندوق الأطباء أنه لا يوجد في مصر الآن أي سلعة لها سعر جبري سوى الدواء والمستقات البترولية، مشيراً في حواره الخاص لـ «العالم اليوم» إلى أن الخطورة الآن أن بعض الشركات تروج لزيادة أسعار عدد من الأدوية، على الرغم من أنه لم يصدر منشور بزيادة أسعارها ولم يشملها قرار الزيادة من الأصل، مثل البلافيكس نظراً لأنه تم زيادة أسعارها مسبقاً.

ونوه عبد الصمد إلى أن الأدوية التي تغير سعرها طبقاً لقرار رئيس الوزراء سيتم صدور تسعيره نهائية لها موثقة ومختومة من الإدارة المركزية ونقابة الصيادلة، مضيفاً أن نقابة الصيادلة تتواصل حالياً مع الإدارة المركزية للشئون الصيدلانية بوزارة الصحة، للانتهاء من الأدوية التي زاد سعرها لنشرها على الموقع الرسمي وإنهاء حالة التخبط التي يعاني منها سوق الدواء. وأوضح أمين صندوق نقابة الصيادلة المشكلة أن بعض الصيديات تتبع الدواء بزيادة عن المحدد والتي قررها قرار رئيس الوزراء بأن تضع الزيادة على الوحدة أي الشريط وليس العبوة بالكامل فتصبح الزيادة إذا كانت العبوة بها 3 شرائط «60» إذا كان بها 10 شرائط فتكون الزيادة 200٪ وهكذا، لافتاً إلى أنه من الممكن أن تحقق الشركات والصيديات مكاسب طائلة من هذه الزيادة دون أخذ في الاعتبار قرار رئيس الوزراء.

أشار الدكتور وحيد إلى أن النقابة بسبب هذه التصرفات دعت جميع الصيديات وشركات الأدوية إلى الالتزام بقرار مجلس الوزراء والأسعار المعلنة على الموقع الرسمي للإدارة المركزية للشئون الصيدلانية وذلك لتجنب المسائلة القانونية، مضيفاً أن المرجعية الوحيدة للمستحضرات الصيدلانية التي تشملها قرار مجلس الوزراء هي المعلنة على الموقع الرسمي للإدارة المركزية للشئون الصيدلانية فقط.

أضاف أن من أخطر الملفات التي تواجده مصر مؤخراً أزمة